

نعيم حرمته وزوال المعتره به وذلك لا يسقطه التوبه قال الفاضل
 ابو الفضل زبد والله اعلم ان سبته لم يكن حكمه بمعنى الكفر ولكن بمعنى الاذراء
 والاسحقاف اولان بنو تيمه واطهارا بنو تيمه اوتبع عنده اسم الكفر ولام شيوخنا
 كما ولا يمتنع على القول بقوله حد الكفر وهو يحتاج الى تفصيل وانما سبته
 روايه الوليد بن مسلم عن مالك ومن وافقه على ذلك من ذرناه وقال به من
 اهل العلم فقد صرحوا انه كرهه قالوا ويستنبأ بـ منها فان تاب بكل وان ابا
 قنبل حكمه حكم المرتد مطلقا في هذا الوجه والوجه الاول اشهر واطهر لما
 قدمناه ونحن نسطر الكلام فيه فنقول من لم يره رده فهو توجب القتل
 فيه حد او انما يقول ذلك مع فصلين تامع اتكاه ما شهده عليه به واطهاره
 الاقلاع والموتبه عنه فقتله حد الثبات كذا الكفر عليه في جمل النبي وخيبر
 ما عظم الله من حقه واجرىنا حكمه في ميراثه وغير ذلك حكم الزبير في اذ اطهره
 وانرا اوتاب فان قيل وكيف يثبتون عليه الكفر الكفر ويشهد عليه بكلمة
 الكفر ولا يحكمون عليه بحكمه من الاستنابه وتوابعها قلنا نحن نثبت له حكم
 الكافر في القتل فلا يقطع عليه بذلك لاقان بالتوحيد والنبوه واكابر
 ما شهده به عليه او زعمنا ذلك كان منه وهلا ومعصية وانما يقطع عن ذلك
 نادى عليه ولا يمتنع الثبات ببعض احكام الكفر على بعض الاشخاص وان لم يثبت
 له خصا بصدقه هتيل تارل الصلاه واما من علم انه سبته معتقدا لا يستحله

فلا شك في كفره بذلك ولذا ان كان في نفسه كفر اكد منه او كبر
 ونحوه فهذا اما لا اشكال فيه ويقتل وان تاب منه لا اطلاقا فلو توبته وقبلة
 بعد التوبه حد القول و منعه رهيزه وامره بعد لا الله تعالى المطلع على حجة
 اقلعده العا ليرسره ولذلك لم يظهر التوبه واعتزف بما شهده به عليه
 وصتمه عليه فهذا كما فر قوله وباستحلاله هتيل حرمه الله وحرمة بنه
 يقتل كما وبلا خلاف فعلى هذه المصلاات حد كلام العلماء وترك
 مختلف عبارتهم في الاجتناح عليها واجرا اختلافهم في الموارنة وغيرها
 على ترتيبها تنضح الى مقاصد ههنا ان شاء الله **فصل** واذا قلنا
 بالاستنابه حيث تصح فالاخلاف فيها على الاخلاف في توبه المرتد اذ لا
 فرق وقد اختلف السلف في وجوبها وصورتها ومدتها فذهب جمهور اهل
 العلم الى ان المرتد يثبت استنابه وحكي ان الصاراته اجماع من الصحابه يسكن
 نصوب قول عمر بن الخطاب الاستنابه ولم ينكره واحد منهم وهو قول عثمان بن
 ابراهيم مسعود وبه قال عطاء بن رباح واليحيى والنوري ومالك واصحابه
 والاوزاعي والشافعي والجمهور استحق واصحاب الرأي وذهب طائفة من غنم
 ابن عمر والحسن بن احمد الرازيين عنه انه لا يثبت استنابه وقاله عبد العزيز
 ابن سلمة وذكره عن معاذ وانكره سحنون عن معاذ وحكاه الطحاوي عن علي بن
 يوسف وهو قول اهل الظاهر قالوا ونفعه توبته عند الله ولكن لا يرد